مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at:http://scientific-journal.sustech.edu/

آراء العلماء في نصب الجزأين بـ(لعل)

عبد الله سليمان محمّدين إبراهيم

المستخلص

تناول هذا البحث آراء العلماء في نصب الجزأين بـ"لعل".هدف الدراسة هو الوقوف على نصب الجزأين بـ"لعل" وما جاء فيه من خلاف، وذلك بالتركيز على رأي ابن هشام، وعرض الآراء الموافقة له والمخالفة، ثم الترجيح بين الأقوال.اتبع البحث المنهج الاستقرائي.أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هي: إن نصب الجزأين بـ"لعل" لغة قليلة لبعض العرب، والذي جاء فيها من شواهد فيه خلاف بين العلماء.أوصي الباحثين بدراسة الحروف، والتعرف على مدلولاتها، ومواضع استعمالها وخاصة "إن" وأخواتها.

ABSTRACT:

This study tackled the disagreement among the scholars on "*nasb the two parts may be Set up the tow parts may be*" subjection of the subject of nominal sentence and its predicate.

The study aimed at investigating subjection of the subject and its predicate, and the disagreement among the scholars with emphasis on Ibn Husham's as well as reviewing the pro and con views.The researcher adopted the inductive method and arrived at the following important findings: the subjection of two parts is rarely bused among the Arabs. The study recommended that further studies should be conducted on preposition "*Letters*" highlighting their meanings and positions of their particular "*an*" and its associates.

الكلمات المفتاحية:

الخبر – اللفظ – إن وأخواتها

الأستاذ المشارك – كلية التربية – قسم اللغات – شعبة اللغة العربية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المقدمة:

الحمد لله العلي الأعلى، الذي خلق فسوّى، وقدّر فهدى. أحمده حمداً وافياً، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فله الحمد – سبحانه – في الآخرة والأولى.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، المرسل بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً. صلى الله عليه وعلى آله، وأتباعه، إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد:

فإن قواعد اللغة العربية لا تقصد لذاتها، بل هي وسيلة تعين على التعبير الصحيح، والإبانة الكاملة عما يجول في النفس، ويختلج في الصدر والفكر، وهي كذلك تأخذ بيد الدارس إلى تفهم لغة القرآن الكريم، وتقف به على أسرار البلاغة والبيان، فليس الهدف في عرض قواعد اللغة، ودروسها أن يُردّدها طالب العلم بلا وعي، بل الغرض أن يتمثلها في تعابيره، وكتاباته، وأن ينسج على منوال ما حفظ، ويقتدي بضوء القواعد لإنشاء كتابة صحيحة، وبيان واضح.

ومن هنا كانت الدواعي والأسباب لاختيار الباحث بحثه الذي جاء بعنوان: اختلاف العلماء في نصب الجزأين بـ"لعل".

وكانت الدراسة تهدف إلى الآتي:

1/ الوقوف على آراء العلماء، في نصب الجزأين بـ"لعل" لأن المعروف عند النحاة بـ"أن" لعل تنصب الاسم وترفع الخبر.

2/ دراسة "لعل" وأخواتها دراسة متأنية وفاحصة وذلك بالتركيز على رأي ابن هشام واعتراض الدماميني وإجابة الشمني عليهما. مع الإتيان بآراء النحاة في المدارس المختلفة حول هذه المسألة وأخيراً يعرض الباحث الترجيح بين هذه الأقوال.

3/ تضمن هذا البحث، دراسة إن وأخواتها، ونصبها للجزأين، وذلك بالإتيان بالشواهد المثبوتة، التي جاءت متضمنة هذا الموضوع وبيان آراء العلماء فيها.

4/ جمع المفترق من هذا الموضوع في بحث مصغر يستفيد منه الباحثون فيما بعد.

الأهمية:

خدمة النحو العربي، وذلك بقيام الباحث في عرض المادة في قالب ميَّسر وسهل.

المنهج:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي.

المشكلة:

تسليط الضوء على هذا الجزء في نصب الجزأين بـ"لعل" لأنها قليلة يندر ويقل استعمالها بين الدارسين.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة لهذا الموضوع على سبيل المثال لا الحصر فهي:

1/ دراسة سعيد بن محمد بن عيضة العمري، بعنوان: لعل أصلها ولغاتها ومعانيها وعملها (دراسة لغوية نحوية)، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، 2020م.

2/ دراسة أخرى تناولت الموضوع إجمالاً دون تفصيل وهي لنوال الطيب محمد وفضل الله النور علي، جاءت بعنوان: النواسخ الفعلية والحرفية في جزء عم (دراسة نحوية تطبيقية)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، 2018م.

3/ إضافة للكتب المتخصصة في المجال الوارد ذكرها في متن الورقة.

آراء العلماء في نصب الجزأين بـ"لعل"

1- قال ابن هشام: "لعل" حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما[1]، وزعم يونس أن ذلك لبعض العرب وحكي: "لعل أياك منطلقاً" وتأويله عندنا على إضمار "يوجد" وعند الكسائي على إضمار "يكون"[2].

---

[1] محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بين الإنصاف والاعتراض" دار المعرفة الجامعية، طبع عام 2007م ص/ 362.

[2] ابن مالك، التسهيل والتكميل 9/5.

2- اعترضه الدماميني[3] قائلاً: إذ أثبت أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس، وتكلم العربي الذي من لغته ذلك مثل: "لعل أياك منطلقاً" فكيف يؤول كلامه على الحذف، والتأويل إنما يرتكب مخالفة على كونها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا العربي ليس من لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل[4].

3- أجاب الشمني[5] عن هذا الاعتراض بقوله: في كلام المصنف ما شعر بأن ذلك لم يثبت لأن لفظ "زعم" يستعمل في القول الذي لم يستند إلى وثوق، وأيضاً اعتماد يونس في كون ذلك لغة على قول بعض العرب: "لعل أياك منطلقاً" وهو لا يقتضي أن لغة نصب الجزأين. الجواز أن يكون ذلك على التأويل المذكور[6].

ب- تحرير محل الخلاف:

هل نصب الجزأين بـ"لعل" لغة فلا يحتاج إلى تأويل، أو ليس لغة فيحتاج إليه.

ج- المناقشة:

اختلف النحويون في حكم نصب الجزأين من "إن" أو إحدى أخواتها على النحو الآتي:

1- ذهب يونس إلى جواز نصب الجزأين بـ"لعلّ" ونقل ذلك عن الكسائي في "لعلّ"[7]، وكأن[8]" و"ليت" وعن الفراء في "لعَلّ" و"كأن" تارة[9] وتارة في "ليت" وحدها دون أخواتها بمعنى أتمنى أو تمنيّ[10] ونسب إلى الكوفيين[11] وقيل: إنه لغة بني تميم[12].

ولكن المشهور عن الكسائي أنه يؤول منصوباً بإضمار "كان"[13].

2- وذهب بعض أصحاب الفراء إلى جواز نصب الجزأين بجميع الأدوات[14] وذكر ابن سلام[15] وأبو محمد بن السيد[16] وابن الطراوة[17]، أن ذلك لغة بعض العرب.

3- وذهب البصريون، وجمهور المتأخرين إلى أن خبر "إنّ" وأخواتها لا يكون إلا مرفوعاً ولا يجوز نصبه بشيء، منها، وما ورد منصوباً فهو مؤول على أنه حال، أو مفعول منصوب بفعل مضمر.

وعند النظر في هذه الأقوال يتضح أن: القول الأول تؤيده، عدد من الشواهد الشعرية، ومنها قول العجاج[18]:

يا لَيْـتَ أيّام الصِّبا رَوَاجِعاً
إذ كُنْتُ فِي وَادي العقيقَ راجِعاً

فـ"ليت" ينصب الاسم وهو "أيام الصبا" والخبر رواجعا.

وقول القطَّامي:

لَيْتَ الشبابَ هُوَ الرَّجيعَ إلى الفتى
والشيــب كــان هُوَ البَـدِي الأوَلُ

فـ"ليت" نصبت الاسم والخبر في قوله: ليت الشباب هو الرجيع.

---

[3] الدماميني: بدر الدين محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر، اشتهر بالدماميني، نسبة إلى دمامين وهي قرية بصعيد مصر.

[4] الهروي، المصنف، 69/2.

[5] الشمني: أحمد بن حسن بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى، وعرف بالشمني نسبة إلى مزرعة في بلاد المغرب أو قرية.

[6] الهروي، المصنف، 69/2.

[7] ابن قدامة، المغني، 286/1.

[8] أبو حيان، الارتشاف، 31/2.

[9] الفراء "معاني القرآن" ص/ 410.

[10] انظر: معاني القرآن للفراء 410/1.

[11] انظر: معاني الحروف المنصوب للرماني ص/ 113.

[12] انظر: الزمخشري، شرح المفصل 104/1.

[13] انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 248/1.

[14] شرح الجمل لابن عصفور 464/1.

[15] انظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء ص/ 65.

[16] ابن الطراوة: هو سليمان، أبو الحسين، أديب من كتاب الرسائل له آراء في النحو تفرد بها، وتوفى سنة 528هـ.

[17] زعم البغدادي أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها، الخزانة، 236/10.

[18] البيت من بحر الرجز، انظر: ملحقات ديوان العجاج 306/2. الكتاب 284/1. طبقات فحول الشعراء 78/1

وقوله[19]:

كَأَنّ أُذْنَيهِ إِذَا تَشَوّفَا
قَادِمَة أو قُلَماً مُحَرَّفَا

حيث نصبت "كأن" الاسم "أذنيه" والخبر قادمة.

واستدل أصحاب القول الثاني بالشواهد السابقة، وشواهد أخرى منها: قول النبي صل الله عليه وسلم: "إن قعر جهنم لسبعين خريفاً"[20].

وقول الشاعر[21]:

إِذَا اسـوَدّ جُنحُ اللّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُن
خُطَاكَ خِفَافاً إِنّ حُرَّاسَنا أُسْدا[22]

فنصبت "إنّ" الاسم "حراسنا" والخبر "أسداً".

وقول الآخر:

إن العجوز خَبّةَ جروزاً
ثــأكل ليلة قَفِيزا[23]

حيث نصبت "إن" الاسم "العجوز" والخبر "خبة".

واستدل أصحاب القول الثالث باستقرار النصوص الواردة عن العرب، حيث إنها دلت على أن العرب تنصب الاسم، وترفع الخبر في باب "إن وأخواتها" ولا يجوز العدول عن السماع المستفيض استناداً إلى بعض النصوص النادرة التي تمثل التأويل.

وقد أولوا شواهد نصب الخبر بـ"إن" وغيرها من هذه الأدوات، بأن ما ظاهره أنه خبر منصوب إنما هو حال منصوبة، أو مفعول منصوب بفعل مضمر[24].

فقوله: "يا ليت أيام الصبا رواجعا" تقديره يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أو التقدير: "أقبلت رواجعاً".

وقوله: "ليت الشباب هو الرجيع" تقديره: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت "كان" وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً.

وقوله: "كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة" أجيب عن هذا البيت بأجوبة[25]:

الأول: أن الشاعر قد لحن، قال المبرد: "والراجز – وإن كان قد لحن – فقد أحسن التشبيه"[26] ويضعف هذا الجواب أن تلحين الفصحاء لا يجوز.

الثاني: أن خبر "كأن" محذوف و"قادمة" مفعوله والتقدير: يحكيان قادمة.

الثالث: أن الرواية "قادمتا أو قلمان محرفاً" بألفات من غير تنوين على أن الأصل: قادمتان أو قلمان محرفان، فحذفت النون لضرورة الشعر.

الرابع: أن الرواية: تخال أذنيه، لا كأن أذنيه[27].

وحمل حديث: "إن قعر جهنم لسبعين خريفاً" على أن القعر فيه مصدر قعَرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إنّ و"السبعين خريفاً" ظرف مخبر به، لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثير[28].

وقوله: "إن حراسنا أسداً" تقديره: تجدهم أسداً، أو تلقاهم أسداً، ونحو ذلك، ونصب "أسداً" على الحالية، ولا يعترض بجمود أسد، لأنه مؤول بالمشتق[29].

وقوله: "إن العجوز خبة جروزاً" قيل: إن "تأكل" خبر إنَّ، وخبة جروزاً حالان من فاعل تأكل. وقيل: انتصب

---

[19] البيت من بحر الرجز، وقول تشوفا: يقال: شوَّف الفرس والظبي نصب عنقه وجعل ينظر، والقادمة: الريشة في مقدمة الجناح. انظر: الديوان: اللسان 185/9 "شاف".

[20] هذا من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، وليس حديثاً، وأهل الحديث يرونه من الحديث المرفوع الذي رفعه الصحابي إلى النبي صل الله عليه وسلم حكماً لا تصريحاً. صحيح مسلم بشرح النووي 72/3.

[21] عمر بن أبي ربيعة.

[22] البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه المطبوع. وقد نسب له في شرح الجمل: 424/1.

[23] البيت بلا نسبة ورد في كتاب "ابن هشام بين الاعتراض" ص/ 363.

[24] سيبويه "الكتاب" 517/1.

[25] انظر: الدر اللوامع 168/2.

[26] انظر: المبرد، الكامل 867/3.

[27] محمد بن عبد العزيز "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف" ص/ 367.

[28] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 10/2.

[29] انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 803/2.

"خبة جروزاً" على الذم.

ويذهب الكسائي إلى تقدير "كان" في كل موضع وقع فيه نفيان بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوّي ما ذهب إليه إظهار كان بعد "ليت" و"إنّ" كثيراً واعترض بأن "كان" و"يكون" لا يضمران إلاّ، فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما[30].

وأما ابن هشام فيقدّر "يوجد" في كل موضع نصب فيه خبر "إن وأخواتها".

آراء العلماء الأخرى، حول هذه المسألة:

قال الحسن بن قاسم المرادي: وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً[31]، بـ"إنَّ" وأخواتها، وأجازه الفراء في "ليت" خاصة، ونقل بن أصبع عنه أنه أجاز في "لعل" أيضاً. قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في "إنَّ" وأخواتها ابن سلام، في "طبقات الشعراء" ورغم أنها لغة رؤبة وقومه. وقال ابن السيد: نصب خبر "إنّ" وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ابن الطراوة والجمهور على أن ذلك لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر "إنّ" قول عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا اسْوَدَّ جُنحُ اللّيْلِ فَلْتَأْتِ وُلتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافَاً إِنّ حُرَاسَنا أُسْدَ

أوّله المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً، أو خبر "كان" محذوفة، أي: كانوا أسداً.

أبو حيان الأندلسي له رأي حيث المشهور رفع أخبار هذه الحروف، وذهب ابن سلام[32] في طبقات الشعراء[33] قال: جماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه، والكسائي[34] إلى جوازه في ليت، وكذا في نقل عن الفراء[35] وعنه في ليت، وكأن، ولعل، وزعم ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه وحكى عن تميم[36] أنهم ينصبون بـ"لعل" وسمع ذلك في خبر إن، وكأن، ولعل، وكثر ذلك في خبر ليت حتى عمل عليه المَوَلدَّون[37]

قال ابن المعتز من البحر البسيط:

مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طيرٌ فَقُلْتَ لَها

طُوبَاكِ يا لَيْتَنِي إيّاك طُوبَاكِ[38]

وجاء في شرح ابن عقيل، قول الشارح في إن أخواتها:

هنا أمران يجب أن تنتبه لهما:

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية[39] مثل: ما التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير – أي: الوقوع في صدر الجملة – كاسم الاستفهام ويستثني من هذا الأخير ضمير الشأن فإنه يجب تصديره، وقد دخلت عليه في قول الأخطل الثعلبي:

إنّ مَن يدخل الكنيسة يوماً

يلق فيها جَاذراً وظباءً[40]

الأمر الثاني: أن جماعة من العلماء منهم ابن سيده قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بأن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، واستشهدوا بقول ذي الرمة:

كَأَنّ جُلُودَهُنّ مُمَوَّهَاتٍ

عَلى أَبْشَارِها ذَهَباً زُلالًا[41]

وزعم ابن سلام أن جماعة من تميم، هم قوم رؤبة نصبت الجزأين بأن وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة

---

[30] محمد بن عبد العزيز "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف" ص/ 368

[31] الحسن بن قاسم المرادي "الجني الداني في حروف المعاني" دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1992م، ص/ 394.

[32] هو محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي مولى محمد بن زياد توفى سنة 231هـ.

[33] انظر: طبقات الشعراء لابن سلام 1/ 78 – 79.

[34] انظر: رأي الكسائي في الإيضاح في شرح المفصل 199/2.

[35] انظر: رأي الفراء في شرح الكافية للرضي 334/4.

[36] قال البغدادي: وزعم أبو حنيفة الدينوري في كتاب الثبات أن نصب الجزأين بليت لغة بني تميم.

[37] أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1998م 3/4.

[38] البيت لان المعتز "ديوانه" 687/2.

[39] ابن عقيل "شرح بن عقيل" 348/1 – 349. بدون تأريخ ورقم طبعة.

[40] البيت لذي الرمة وقد ورد في شرح ابن عقيل 346/1.

[41] البيت بلا نسبة وقد ورد في شرح ابن عقيل 347/1.

الدينوري إلى تميم عامة. وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف هو خبر إن.

قال ابن هشام: "لعل" حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر[42]، قال بعض أصحاب الفراء وقد ينصبهما، زعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكي "لعلّ إياك منطلقاً" وتأويله عندنا على إضمار "يوجد" وعند الكسائي على إضمار "يكون.

وقد مرّ أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله من الطويل:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لعل أبي المغوار منك قريبُ[43]

ورد في شرح حاشية الصبان، قوله: "إنّ" و"أنَّ" و"ليت" و"لعلَّ" و"كأنَّ" عكس ما لكان من "عمل" فتنصب المبتدأ اسماً وترفع الخبر خبراً لها "كان زيداً عالمُ بأني كفءٌ ولكن ابنه ذو ضِغن" أي: حقد. ومش الباقي هذه اللغة المشهورة[44]. وحكى قوم منهم ابن سيدة أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً من ذلك قوله:

إذَا اسْوَدّ جَنحُ اللّيْل فَلْتَأْتِ وَلْتَكُن

خُطَاكَ خِفَافاً إن حُراسنا أُسْدَاً(45)

الرضي له رأي مخالف، لما قد ذكر سابقاً حيث قال: وعند الكوفيين إن لا خبر "إن" وأخواتها، وكذا خبر "لا" التبرئة، مرفوع بما ارتفع به حيث كان خبر المبتدأ، لا بالحروف، نضعفها من عملين.

ومذهب البصريين أولى[46]، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي.

ابن مالك رأي في "لعل" حيث قال: تكون "لعلَّ"[47] للإشفاق، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[48].

وكقول الشاعر من الطويل[49]:

أَتُوني فَقَالوا يَا جَميلُ تَبدّلْتِ

بُثَيْنَةُ أَبْدِالاً فَقُلت لَعَلَهَا

وَعَلّ صِلاً كُنتُ أَحكَمت قَتْلَها

أتيح لها واشٍ رَفِيق فخلَّها

وتكون أيضاً للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[50].

وكقول الشاعر من الطويل:

وكقول الشاعر من الطويل:

وقلتـــم لنا كفوا الحروب لعلنا

نكـــف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كففنا الحرب كانت عهودكم

كلمع ســـراب في الملا متألق

قال الأخفش في المعاني: "لعل تذكر" نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدي، والمعنى: لنتغدي. وتكون لعل أيضاً للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[51]. وكقول النبي صل الله عليه وسلم لبعض الأنصار رضي الله عنهم، وقد خرج مستعجلاً "لعلنا أعجلناك".

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً، بليت ومن حجته على ذلك قول الشاعر:

لَيْتَ الشَباب هُوَ الرَّجيعُ عَلى الفَتَى

وَالشَيْب كَان هُو البدي الأول

وأجاز بعض الكوفيين ذلك في واحد من الخمسة، ومن

---

(42) ابن هشام "مغنى اللبيب" 548/1. بدون تأريخ ورقم طبعة.

(43) البيت لكعب سعد الغنوي في الأصمعيات ص/ 96.

(44) الشيخ محمد بن علي الصبان "حاشية الصبان" دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1997م، 396/1 – 397.

(45) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة "ديوانه" ص/ 397.

(46) الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1998م، 255/1.

(47) ابن مالك "شرح التسهيل" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام 2009م، 389/1.

(48) سورة الكهف، الآية: 6.

(49) البيتان لجميل بثينة "ديوانه" ص/ 150.

(50) سورة طه، الآية: 44.

(51) سورة عبس، الآية: 3.

حجج صاحب هذا المذهب قول النبي ﷺ: "إن قعر جهنم لسبعين خريفاً".

ومن حججه قول الشاعر:

إذا اسود جُنح الليل فلتأت ولتكن

خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه، أما البيت الأول فحمل على تقدير كان، والأصل: ليست الشباب كان الرجيع، وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه شيء من هذه الأحرف وتقوي ما ذهب إليه إظهار كان بعد ليت وإن كثيراً، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[52]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[53].

جاء في كتاب "شرح اللمع في النحو" للضرير في باب أن وأخواتها، قوله: وهي إن، ولكن، وهما يغيران اللفظ دون المعنى، وكأن، وليت، ولعل وهي تغير اللفظ والمعنى[54]، وتجتمع الخمسة في أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما عملت ذلك تشبيهاً بالفعل، ووجه شبهها بالفعل من وجهين:

أحدها: من طريق اللفظ.

والثاني: من طريق المعنى، فاللفظ أنها ثلاثة أحرف فما زاد فتبنى على الفتح كضرب، والمعنى أن معنى "إن" حققت، ولكن استدركت و"كأن" شبهت، وليت: عنيت، ولعل: ترجيت.

ولم يخل من أن ترفع الاسمين أو تنصبهما أو ترفع الأول وتنصب الثاني، أو تنصب الأول وترفع الثاني، فلم ترفعهما، لأن الفعل لا يكون له فاعلان، ولم تنصبهما لأن المنصوب لا يكون إلا بعد مرفوع، ولم ترفع الأول لأنه مشبه بالفعل، والفاعل قد يضمر في الفعل، فكان يجيء من هذا أن يقيم الفاعل في إن، وهي حرف، والحرف لا تضمر فيه، فلم يبق إلا أن تنصب الأول وترفع الثاني، فإنها مشبهة بفعل قدم مفعوله على فاعله كضرب عمراً زيدٌ.

وخبر هذه الحروف كخبر المبتدأ، ويكون اسمها وخبرها معرفتين بالمبتدأ، ولا يحوز تقديم اسمها وخبرها عليها، لأنها حروف والحروف لا تنصرف.

ومواصلة لما ذكر جاء في شرح أوضح المسالك لابن هشام قول الشارح: أن جماعة من العلماء، منهم ابن سيدة، قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً واستشهدوا بقول الشاعر:

كَأَنْ أُذْنيه إذا تَشوّفا

قَادِمَة أَوَ قَلَماً مُحَرّفَا

وبقول الشاعر "وينسب إلى امرئ القيس":

فأقسمَ لَوْ شَيْءُ أَتَانا رَسُوله

سواك، ولكن لم نجد لك مدفعاً

إذَن لَرَدَدْنَاه، وَلو طَالَ مُكْثُه

لدَيْنا، وَلكِنا بُحبِّك وُلَعاً

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم وهو قوم رؤبة ابن العجاج، معظم النحاة نصب الجزأين بأن وأخواتها، وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك[55].

خلاصة القول بعد عرض آراء العلماء حول نصب الجزأين بـ"لعل" أعود مرة أخرى، للترجيح بين رأي ابن هشام والدماميني والشمني.

د/ الترجيح:

من خلال عرض الأقوال والأدلة السابقة يتضح الآتي:

أولاً: يمكن الرد على جمهور النحويين بما يأتي:

أ- ورود الشواهد والنصوص الصحيحة عن العرب والتي ثبت أنهم كانوا حيناً ينصبون الاسم والخبر معاً في باب "إن وأخواتها" وبالتالي فإنه بالإمكان جعل ما ورد لغة قليلة إزاء النصوص المستفيضة عنهم في نصب الاسم ورفع الخبر، وذلك ألوى من حمل تلك

---

[52] سورة النساء، الآية: 73.

[53] سورة النساء، الآية: 29.

[54] القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير "شرح اللمع في النحو، مكتبة الخانجي بالقاهرة طبع عام 2000م، ص/ 47.

[55] ابن هشام "أوضح المسالك" المكتبة العصري، صيدا، طبع عام 2003م، 293/1.

النصوص على غير ظاهرها المراد بضرب من التأويل، أو التخريج البعيد.

ب- إن عدم التأويل أولى من التأويل، ولا يحتج بأن في التأويل طرداً للباب، لأنه يمكن كما ذكرت حمل ما ورد على اللغة القليلة.

ج- أن هذه الأدوات دخلت لمعانٍ في الجملة فليس أحد الاسمين أولى بأن تعمل منه من الآخر[56].

ثانياً: أنه يتضح أن الراجح رأي يونس ومن معه، وما يرجح مذهبهم ما يأتي:

أ- احتجاجهم بالسماع عن العرب، وهو احتجاج متين على نصوص صحيحة ثابتة تؤيد أن نصب الخبر في باب "إن وأخواتها" لغة واردة عن العرب، وقد أيد هذه النصوص نقل الأبيات بأن العرب قد تكلمت بنصب الجزأين في هذا الباب.

ب- أن إبقاء النصوص على ظاهرها أولى من التعرض لها بشيء من التأويل ولاسيما إذا كانت اللغة تحتمل ذلك ولو قلة.

وبناء على ذلك يتضح ما يأتي:

أولاً: أن اعتراض الدماميني – وقد أخذه عن الدماميني – قوي ووجيه، لأن تحتمله، والنصوص تؤيده، ودعوى أن ما ورد يمكن تأويله طرداً للباب دعوى فيها نظر، لأن التأويل إنما يحتاج إليه لطرد لغة قوم، لا لحمل اللغة كلها على وجه مع احتمالها وجوهاً واردة.

ثانياً: أن جواب الشمني عن هذا الاعتراض ضعيف من وجهين:

أ/ قوله: "في كلام "يعني ابن هشام" ما يشعر بأن ذلك لم يثبت، لأن لفظ "زعم" يستعمل في القول الذي لم يستند إلى وثوق، بل في كلام المصنف ما يشعر بأنه قد ثبت فعلا بدليل.

1- تأويله ما ورد عن يونس بإضمار "يوجد" ولو لم يكن قد ثبتت عنده لم يحتج إلى تأويله.

2- نقله عن الكسائي أنه كان يؤول مثل ذلك بتقدير "يكون" وهذا يدل على أنه قد ثبت عند الكسائي قبل ابن هشام.

ثم أن قوله: "زعم يستعمل.. ." كلام فيه ضعف إذ إن من النحويين من يستعمل هذا اللفظ مرادفاً "قال" وقد أثبت هذا المعنى صاحب اللسان[57].

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الأعمال الصالحات.

وبعد:

من أهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في الآتي:

1/ إن نصب الجزأين بـ"لعل" فيه خلاف بين العلماء فمنهم من أيده، ومنهم من أنكره.

2/ إن الشيء المتعارف عليه والمعلوم لدي أكثر النحاة في "إن" وأخواتها بأنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

3/ يمكن الرد على جمهور النحويين، بأنه قد وردت شواهد ونصوص صحيحة تثبت أنهم كانوا ينصبون الجزأين بـ"لعل" وبالتالي فإنه بالإمكان ما ورد لغة قليلة.

4/ إن عدم التأويل في نصب الجزأين بـ"لعل" أولى من التأويل.

5/ إن ابن هشام يفسر كلامه بأنه لم يثبت نصب الجزأين بـ"لعل" لكنه قد ورد ما يؤيد ثبوت نصب الجزأين.

التوصيات:

أوصي الباحثين بالآتي:

1/ بدراسة الحروف، وفهم معانيها، لأن معاني الأدوات ينشأ في ركاب تفسير القرآن الكريم، حيث كان علماء العربية والمفسرون يفضلون المعاني المختلفة.

2/ البحث المستفيض للحروف المشبهة بالأفعال "إن وأخواتها" والتحقق من معانيها، ومواضع عملها، واللغات التي قيلت فيها سماعاً عن العرب.

3/ الاهتمام بالشعر القديم، لأن اللغة فيه ثرة وغنية

[56] محمد بن عبد العزيز "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف" ص/ 369.

[57] انظر: لسان العرب 264/12.

بالمادة العلمية المفيدة.

4/ تتبع آراء النحاة المختلفة حول "إن" وأخواتها واللغات التي قيلت في نصب الجزأين بـ"لعلَّ".

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد(2009م) "المفصل في علم العربية"، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،.
2. ابن السراج، محمد بن السري بن سهل (د.ت) "الأصول في النحو"، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
3. أبو حيان الأندلسي(1998م) "ارتشاف الضرب" مكتبة الخانجي بالقاهرة.
4. النووي ،أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف(1392هـ) "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
5. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(د.ت) "معاني القرآن"، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
6. ابن حجة الحموي، أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري(2004م) "خزانة الأدب وغاية الأرب"، المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت.
7. ابن عصفور (د.ت)"شرح جمل الزجاجي" دار الكتب العلمية، بيروت.
8. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1980م) "شرح ابن عقيل" المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
9. ابن مالك(2009م) "شرح التسهيل" دار الكتب العلمية بيروت.
10. ابن هشام(2003م) "أوضح المسالك" المكتبة العصري، صيدا.
11. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي (1993م) "الأصمعيات اختيار الأصمعي"، المحقق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط7، دار المعارف، مصر.
12. الحسن بن قاسم المرادي(1992م) الجني الداني في حروف المعاني" دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.
13. الرضي(1998م) شرح كافية ابن الحاجب" دار الكتب العلمية بيروت.
14. الشيخ محمد بن علي الصبان (1997م)"حاشية الصبان" دار الكتب العلمية بيروت.
15. القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير(2000م) "شرح اللمع في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة.
16. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(1985م) "مغنى اللبيب"، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق.
17. علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، "معاني الحروف"، نسخة إلكترونية.
18. سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي(1988م) "الكتاب" المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
19. محمد بن سلاَّم بن عبيد الله ، "طبقات فحول الشعراء"، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، نسخة إلكترونية.
20. محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ(1999م) "المغني في تصريف الأفعال"، ط2، دار الحديث، القاهرة.
21. محمد بن عبد العزيز العميريني (2007م) "ابن هشام بين الإنصاف والاعتراض" دار المعرفة الجامعية.
22. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (1414هـ) "لسان العرب"، ط3، دار صادر، بيروت.
23. محمد بن يزيد المبرد(1997م) "الكامل في اللغة والأدب"، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3،دار الفكر العربي، القاهرة.